الفصل الثاني

الحديث الحسن

١ ـ إذا توفرت جميع شروط القبول بأعلى درجاتها كان الحديث صحيحاً، كما أسلفنا، وإذا اختل شرط الضبط في راوٍ من رواة الحديث الصحيح أو أكثر، فكان ضبطه وإتقانه أقل من ضبط وإتقان رواة الأحاديث الصحيحة، نزلت درجة مرويه عن مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن، ويقبل الحديث ويعمل به، لأن أصل الضبط قائم في راويه أو رواته، غير أنه لم يبلغ كماله، بخلاف الحديث الضعيف لعلة عدم الضبط، فالحفظ أو الضبط غير متوفر فيه.

ومن أقدم من عرف عنه تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف الإمام الترمذي، وإن كان قد ذكر الحسن في كلام بعض مشايخه ومن قبلهم، إلا أن هذا التقسيم الثلاثي لم يعرف عن أحد قبله، وقد ذكر الترمذي الحسن كثيراً في «سننه»، حتى عَدَّ المحدثون كتابه «السنن» الأصل في معرفة الحسن[1].

---

(١) كان المحدثون قبل الترمذي يقسمون الحديث إلى صحيح وضعيف، قال الإمام تقي الدين ابن تيمية: «وأما مَنْ قبل الترمذي من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان: ضعيف ضعفاً لا يمتنع العملُ به، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي، وضعيف يوجب تركه، وهو الواهي» «مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية» ص ٢٥ جـ ١٨.

٢ ـ تعـريف الحـديث الحسن: من أجمع ما جاء في تعريف الحديث الحسن قول ابن حجر العَسْقَلاني:

وخبر الآحاد بنقل عدلٍ تام الضبط، متصل، مسند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته... فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته[١].

وبهذا يكون تعريف الحديث الحسن، هو ما اتصل سنده براوٍ عدلٍ خف ضبطه من غير شذوذ ولا علة.

فالحـديث الحسن هو الحـديث الصحيح إذا اتصل سنده براو عدل خف ضبطه.

ويكون الفرق بين الصحيح والحسن في الضبط، فيشترط كمال الضبط، أو الضبط التام في الحديث الصحيح، ويكتفى في الحديث الحسن بأصل الضبط.

٣ ـ أنواع الحسن: الحسن نوعان: حسن لذاته، وحسن لغيره.

الحسن لذاته ما أسلفنا تعريفه، وسمي (حسناً لذاته) لأن حُسنَه ناشىء عن توفر جميع شروطه فيه، لا نتيجة شيء خارجٍ عنه[٢].

والحسن لغـيره هو الحديث الذي لم تتوفر فيه شروط الحسن، فأصله ضعيف، عضده أمر خارجي عنه، فارتقى إلى الحسن بذلك العاضد، ولولاه لاستمرت صفة الضعف فيه[٣]، كالإسناد الذي فيه مستور، ليس مغفّلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هومتهم بالكذب في الحديث، ولا بسبب آخر مفسق،

---

(١) «شرح نخبة الفكر» ص ٨ و ١١.

(٢) «شرح نخبة الفكر» ص ١١.

(٣) انظر «قواعد التحديث» ص ١٠٢

فإذا عُضد بعاضد، برواية متابع أو شاهد صار حسناً لغيره، فقبل لوجود العاضد، وإلا فلا[1].

٤ ـ ويحتج بالحديث الحسن بنوعيه كما يحتج بالحديث الصحيح، ويعمل به، لأنه مقبول، وإن كان دون الصحيح في القوة، ويقدم الصحيح عليه عند التعارض[2].

٥ ـ ويرتقي الحديث الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره إذا روي من وجه آخر، أو عضد بعاضد، ذلك لأن راوي الحسن دون راوي الصحيح في كمال الضبط والإتقان، مع توفر العدالة في كليهما، فإذا روي من طريق آخر أو طرق أخرى، جبر ذلك القصور، وارتقى من درجة الحسن لذاته إلى درجة الصحيح، لزوال ما كان يُخشى من عدم الضبط، أو سوء الحفظ، بوجود الطريق أو الطرق الأخرى التي عضدته.

ومثاله: حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: لولا أن أشُقَّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة». محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق، ولكنه لم يكن من أهل الإتقان، فحديثه هذا حسن لذاته، ارتقى إلى الصحيح لغيره بروايته من طريق آخر، عن شيخ محمد بن عمرو، وعن شيخ شيخه[3].

---

(١) انظر «مقدمة» ابن الصلاح ص ٣، أو «شرح نخبة الفكر» ص ١١، و «تدريب الراوي» ص ٨٩. و «فتح المغيث» للعراقي ص ٣٩ جـ ١، وقارن «بشرح الديباج المذهب» لشمس الدين التبريزي ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢) انظر «تدريب الراوي» ص ٩١، وقارن «بفتح المغيث» ص ٤١ جـ ١.

(٣) انظر «مقدمة» ابن الصلاح ص ١٤، و «تدريب الراوي» ص ١٠٣، و «فتح المغيث» ص ٤٣ ـ ٤٤ جـ ١.

٦ ـ ومظان الحديث الحسن كتب «السنن» وبخاصة «سنن» الترمذي، و «مسند» أحمد، فهذه الكتب فيها الصحيح والحسن والضعيف، ولم يفرد العلماء الحديث الحسن بالتصنيف كما أفردوا الحديث الصحيح.

٧ ـ والحسن على مراتب كما رأينا الحديث الصحيح على مراتب، وكما اجتهدوا في أصح الأسانيد، اجتهدوا في أعلى مراتب الحسن، وفصلوا القول فيها.

٨ ـ جمع الترمذي بين الحسن والصحة: قال الترمذي في كثير من أحاديث كتابه «السنن»: «حسن صحيح»، وقد استشكل بعض العلماء قوله هذا، لأن الحسن قاصر عن الصحيح، فالجمع بينهما في حكم واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته[1].

وأجاب العلماء عن جمعه هذا عدة إجابات، وأفضل ما يقال في ذلك أن ما قال فيه: «حسن صحيح» مما له أكثر من طريق، قاله باعتبار إسنادين، أحدهما صحيح، والآخر حسن، وإذا كان ما قيل فيه: «حسن صحيح» ليس له إلا طريق واحد، فذلك نتيجة لاختلاف أنظار النقاد في الحكم عليه، فمنهم من رآه من رتبة الصحيح، ومنهم من رآه من رتبة الحسن، وقد لا يترجح للناقد قول منهما، أو يترجح أحدهما على الآخر، وللأمانة العلمية يقول: إنه حسن عند قوم، وصحيح عند آخرين، فاختصر بقوله «حسن صحيح» من غير أن يذكر حرف التردُّدِ «أو»، والأولى أن يقول: «حسن أو صحيح».

---

(١) انظر «فتح المغيث» للسخاوي ص ٣٥، و «تدريب الراوي» ص ٩٢ ـ ٩٤، و «شرح نخبة الفكر» ص ١١ ـ ١٢، و «الباعث الحثيث» ص ٤٦ ـ ٤٧، و «نفع قوت المغتذي» ص ٥ ـ ٧، و «شرح علل الجامع» لابن رجب ص ٦٦: ب وما بعدها.

٩ ـ جمع الترمذي بين الحسن والصحة والغرابة: الغريب عند المحدثين ما تفرد به راوٍ، وقد يكون ثقة ضابطاً، فيكون مرويه صحيحاً غريباً، وقد يكون دون رواة الصحيح من حيث الضبط، فمرويه حسن، ولما تفرد بالرواية صار حسناً غريباً، وقد يكون الراوي ضعيفاً، فيكون مرويه ضعيفاً غريباً لضعفه وتفرده، فلا تنافي بين وصف الحديث بالصحة والغرابة، أو بالحسن والغرابة، فالغرابة حكمٌ بتفرد الراوي عن شيخه، والصحة والحسن والضعف، حكم على الحديث من حيث القبول والرد.

★★★

obeikandl.com